حملة #الحج_ليس_آمناً تفضح استغلال النظام السعودي لإدارة الحج

فضحت حملة #الحج_ليس_آمناً التي أطلقتها الهيئة الدولية لمراقبة إدارة السعودية للحرمين بالتعاون مع منظمات حقوقية ومؤسسات علمية، انتهاكات واستغلال النظام السعودي لإدارة الحج والعمرة.

وسلطت الحملة التي حظيت بتفاعل واسع، الضوء على جملة من الانتهاكات وعدد من التجاوزات يمارسها النظام السعودي ضد الحجاج والمعتمرين وزوار الأماكن المقدسة في السعودية، واستخدام الرياض الحج كأداة للقمع ووسيلة انتهاك للحقوق.

وطالبت الحملة بمشاركة مؤسسات حقوقية وسياسية وعلماء ودعاة والعديد من الشخصيات، بوقف "تسييس" السلطات السعودية لملفي الحج والعمرة.

وأصدر المشاركون في الحملة، بيانا، بعنوان "الحج ليس آمنا"، قالوا فيه إن: "وجود المشاعر المقدسة ضمن جغرافية الحكومة السعودية يوجب عليها القيام بحقوق الحجيج لا باعتبارها أفضل دولة أو أرشد حكم بل بحكم موقع مكة المكرمة والمدينة المنورة في نطاقها الجغرافي،

وهـذا أمـر مـلـزم لهـا".

وأضافوا أن على السلطات السعودية القيام "بإعداد وتنظيم وتسهيل إجراءات الحج والعمرة، والاضطلاع بمسؤوليتها الكاملة حيال ذلك أمام العالم بأكمله، من غير من ولا أذى، وهو أمر التزم به كل من قدر أن يكون حاكما لبلاد تضم هذه المشاعر، حتى في الجاهلية قبل الإسلام".

واتهم البيان الحكومة السعودية، بـ"تعمد تسييس الحرمين وبشكل واضح ومتكرر، وجعل الحج والعمرة أداة للقمع ووسيلة لتصفية الخصوم، وطريقا لدعم أنظمة قمعية، فقد اعتقلت قوات الأمن السعودي عددا من حجاج بعض الدول الذين يعيشون في المنفى مثل مصر وليبيا واليمن وسوريا، وحجاج الأقلية المسلمة الصينية كالإيغور"..

وأشار إلى أن الحكومة السعودية عمدت بعد أن منحت تأشيرات نظامية تقتضي الحماية والرعاية إلى اعتقال أعداد من الحجاج والزوار وتسليمهم لدولهم وأنظمتهم المشهورة بقمعها وانتهاكها للحقوق.

وشدد بيان الحملة على أن "السعودية ما فتئت تستخدم منبر الحرمين الشريفين كأداة لتلميع سياسات نظام محمد بن سلمان، ولوحة دعائية له".

وأكد الموقعون على رفض وإدانة "استخدام الحج والعمرة، أداة سياسية، أو وسيلة للبطش واستدراج الآمنين واعتقالهم من الحرم، الذي من دخله كان آمنا أو مصيدة لتسليم ضيوف الرحمن قربانا للأنظمة القمعية، كما هو الحاصل الآن في تسليم مسلمي تركستان الشرقية للنظام الدموي في الصين".

وناشد البيان "كافة المنظمات الإسلامية، والجمعيات والمجامع العلمائية، والمنظمات الحقوقية، إلى القيام بواجبهم في دفع الضرر عن بيت الله الحرام ومسجد رسوله صلى الله عليه وسلم، وإدراج حقوق الحجاج والمعتمرين ضمن قوائم الحقوق والمعايير".

وقد أكدت منظمة سند الحقوقية، أن للحملة مبررات تتلخص في قيام النظام السعودي باستدراج الحجاج والمعتمرين من خلال منحهم تأشيرات نظامية للحج والعمرة ليتم اعتقالهم عند وصولهم، ثم ترحيلهم إلى بلدان أخرى تتعرض حياتهم فيها للخطر. كما أنه يمنع اشخاص من الحج بسبب مواقفهم تجاه بعض القضايا

أو ممارستهم حرية التعبير.

ولفتت المنظمة إلى منع الحكومة السعودية عدداً من حجاج دول الخليج وغيرها وعدداً من علماء ودعاة ومفكري المسلمين من أداء فريضة الحج أو أداء العمرة؛ بسبب موقف خاص للنظام السعودي، أو بسبب مواقفهم السياسية وآرائهم الفكرية.

وانضمت المنظمة إلى المطالبة لجميع المؤسسات الإسلامية والمنظمات الحقوقية القيام بواجبهم في دفع الضرر عن ضيوف بيت الله ومسجد رسوله صلى الله عليه وسلم وإدراج حقوق الحجاج والمعتمرين ضمن قوائم الحقوق ومعاييرها وضمن مقاييس الشفافية العالمية.